



UN LIBRARY

OCT 8 - 1981

Distr.
GENERAL

A/36/573
5 October 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٣٧ و ٦٩ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، موجهة الى الأمين العام
من ممثل فنزويلا للمسائل الاقتصادية لدى الأمم المتحدة

أكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بتعميم البيان المرفق الصادر عن الاجتماع السنوي الخامس
لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين
٣٧ و ٦٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) مانويل بيريس غويريرو

رئيس مجموعة السبعة والسبعين

مرفق

إعلان صادر عن وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين

أولا

- ١ - عقد وزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين اجتماعهم السنوي الخامس في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ لاستعراض التطورات التي حدثت منذ اجتماعهم الأخير في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وللتحضير للدورة العادية السادسة والثلاثين للجمعية العامة .
- ٢ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء التردى المزعج للحالة الدولية ، في كل من الميادين السياسية والاقتصادية والافتقار الى التقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا حذال الوزراء بنفس القدر من القلق البالغ أن استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية في العالم ، بما له من عواقب وخيمة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية ، والذي كشف عن وجود أزمة ذات المبح هيكلية ، قد أصبح من أشد المشاكل السياسية في عصرنا وطأة ويحمل في طياته خطر التصليل أكثر من أي مشكلة أخرى . وأعرب الوزراء عن سفيهم أن بضعة بلدان متقدمة النمو لا تزال تفتقر الى الارادة السياسية الايجابية للاضطلاع دون ابطاء بتدابير مدروسة ومتضافرة تهدف الى بلوغ حلول فعالة ومنصفة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية . وأعربوا كذلك عن اقتناعهم بضرورة المثابرة في بناء الثقة المتبادلة فيما بين جميع أعضاء المجتمع الدولي بهدف إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي العالي وتخفيف حدة التوترات السياسية الدولية .
- ٣ - واستعرض الوزراء الأداء الاقتصادي للبلدان النامية خلال السنة الماضية . وأعربوا عن عميق قلقهم لأن الأزمة الاقتصادية العالمية أسفرت عن زيادة اضمحلال معدلات تبادلها التجاري ، وارتفاع معدلات التضخم ، وزيادة كبيرة في تكلفة رأس المال والائتمان الدولي ، ويتجلى ذلك في الزيادة المنقلبة النظير في معدلات الفائدة - وقد اتضح ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (في المائة - وعدهم نساءها ان تزيد مديونية البلدان النامية بمبلغ ٢٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة - وعدم كفاية الطلب وتناقضه على صادراتها ، وازدياد السياسة الحمائية واستمرار الشروط الصارمة غير المواتية لنقل التكنولوجيا ، مما عدل النمو الاقتصادي بها وأفضى الى زيادات حادة في جوانب العجز الخارجي والمديونية الخارجية . ولهذا أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لحل هذه المشاكل الخاليرة ، تساهم في بلوغ الأهداف والغايات الواردة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .
- ٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم ازاء الحالة الحرجة للأغذية التي تمر بها البلدان النامية عموما وأفريقيا خصوصا . وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو والوكالات والمؤسسات الدولية وغيرها ، القادرة على أن تقدم مساعدات من الأغذية في أسرع وقت مستطاع على أن تفعل ذلك ، وأن تقدم المزيد من

المساعدة الانمائية لمعاونة البلدان النامية على أن تصبح في حالة من الاكتفاء الذاتي في ميدان إنتاج الأغذية ، وذلك عن طريق جملة أمور من بينها الانشاء المبكر لشبكة عالمية للأمن الغذائي . وحث الوزراء على التغذية المبكرة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وشدوا على وجود صلة مباشرة بين نقص الأغذية والحواجز التي تفرضها بلدان معينة من البلدان المتقدمة النمو أمام صادرات الأغذية من البلدان النامية .

٥ - وأعرب الوزراء عن انزعاجهم لظهور اتجاهات معينة تسير معاكسة للأهداف المشتركة للتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف . ومن بين هذه الاتجاهات التي اثارت قلقهم بصفة خاصة هو التركيز المفرط على الثنائية في التعاون على حساب التعاون المتعدد الأطراف ، الى جانب ما يسمى بقوى السوق الدولي الحر ودور الشركات عبر الوطنية ، في حين يتزايد اللجوء الى التدابير الجماعية من جانب البلدان المتقدمة النمو . وأعرب الوزراء كذلك عن قلقهم ازاء الاتجاه الى تكييف التعاون الاقتصادي الدولي حسب الاعتبارات القائمة بين الشرق والغرب ، مما يضعف التوترات الحالية ، على حساب تنمية البلدان النامية . وان هذه وغيرها من الاتجاهات ، التي تتجلى ، في جملة أمور ، في التبريد الهائل للموارد على الأسلحة ، انما تعرض للخطر السعي الى مستقبل أفضل وأكثر أمنا للأجيال الحاضرة والقادمة .

٦ - وأشار الوزراء الى الآثار الخطيرة المترتبة على اضمحلال التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ، كما تدل عليه أمور منها ، بصورة عامة ، التحويل غير الكافي للموارد المالية الحقيقية لأغراض التنمية ، وبصورة خاصة تباطؤ المساعدة الانمائية الرسمية ، وعدم الشيقن من التبرعات للبرامج والصناديق المختلفة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتناقض الدعم المقدم للمؤسسات المالية الانمائية المتعددة الأطراف ، العالمية والاقليمية ، ولاسيما المؤسسة الانمائية الدولية . وفي هذا الصدد ، كرر الوزراء التأكيد بحزم على ضرورة استثمار وتعزيز الالتزام بزيادة النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف عن طريق أمور من بينها ادخال زيادة كبيرة على مستويات التدفقات المالية العامة المتعددة الأطراف من أجل التنمية ، وخاصة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتنمية البلدان النامية .

٧ - وأشار الوزراء الى المبادرة التي أخذتها البلدان النامية فيما يتعلق بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، والتي أيدها المجتمع الدولي في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وفي هذا الصدد أشاروا أيضا الى الانضمام الحازم الى هذه المبادرة ، الأمر الذي سيؤدي الى مرحلة نوعية جديدة في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأكد الوزراء من جديد أن اتباع نهج عالمي موحد ازاء المشاكل الاقتصادية العالمية الحالية تشترك فيه جميع الدول هو وحده الذي يساعد على اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وولية عن طريق حلول متفق عليها تكون دائمة ومنصفة بالنسبة للجميع . وأكد الوزراء مسيس الحاجة الى بدء المفاوضات العالمية وأعربوا عن قلقهم لأن هذه المفاوضات ما تزال تتعرض للخطر أساسا من قبل بلد واحد . وأعرب الوزراء عن أملهم في أن ينضم ذلك البلد الذي التأييد الواسع النطاق من قبل المجتمع الدولي للمفاوضات العالمية ، مشاطرا الاعتقاد السائد بأن جميع البلدان سوف تستفيد من نتائج هذه المفاوضات .

٨ - وأكد الوزراء أهمية نتائج المؤتمر المالي المستوى المعنى بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقود في كراكاس في الفترة من ١٣ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨١ ، حيث تقررت الدعوة الى عقده في اجتماعهم الأخير في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ . وكان مؤتمر كراكاس ، الذي أعقب اجتماعات هامة أخرى بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، يهدف الى اتخاذ تدابير عملية في هذا الميدان والاتفاق على آليات تكفل التنفيذ والمتابعة لهذه التدابير . وكان من رأى الوزراء أن مؤتمر كراكاس قد حقق هذا الهدف تماما ، وشددوا على أهمية التنفيذ بصورة فعّالة للأحكام الواردة في برنامج عمل كراكاس . ولا حظ الوزراء مع الارتياح أنه قد اتخذت بالفعل الخطوات الأولى في سبيل هذه الضاية . وأكدوا من جديد اعتقادهم أن زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تعد على درجة خالية من الأعمية بالنسبة لجميع أعضاء مجموعة السبعة والسبعين ، وهم الذين سوف يجنون من هذا الاندفاع الجديد نحو الاعتماد على الذات ، فوائد متوازنة ودائمة ، بما يدعم تضامنهم ويعزز مركزهم التفاوضي مع البلدان المتقدمة النمو .

٩ - وشدد الوزراء على أهمية استمرار الدعم المقدم ، ولا سيما من خلال المساعدة التقنية والتمويل عن طريق أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأكدوا كذلك أن القرارات السابقة في هذا الصدد تقدم الأساس التشريحي اللازم لهذا الدعم .

١٠ - وأحاط الوزراء علما مع الاهتمام بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١ الى ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ . بيد أنهم أعربوا عن أسفهم لأنه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن بعض المسائل الجوهرية . ولهذا شدد الوزراء على ضرورة بذل جهود أخرى من قبل المجتمع الدولي ، ولا سيما من قبل البلدان المتقدمة النمو ، للاتفاق في أقرب وقت مستطاع على الآليات والتدابير المؤسسية المتعلقة بزيادة تحويل الموارد المالية المطلوبة من أجل تنفيذ برنامج عمل نيروبي بالكامل ، ومن أجل الاسهام الفعال في نقل الطاقة على نحو ما تم تعريفه في هذا البرنامج .

١١ - وبعد أن شدد الوزراء على أهمية مواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة لأقل البلدان نموا ، أحاطوا علما بالنتيجة الايجابية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في الفترة من ١ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وحشوا جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف على اتخاذ خطوات فورية ومناسبة من أجل تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده المؤتمر . وأوصى الوزراء كذلك بضرورة توفير الموارد الكافية للوكالات المعنية التابعة لمنظومة الامم المتحدة من أجل المتابعة والمراقبة والتنفيذ بصورة فعّالة لبرنامج العمل الأساسي الجديد .

ثانيا

١٢ - ناقش الوزراء كذلك مسائل محددة تهتم مجموعة السبعة والسبعين . ونتيجة لهذه المناقشات:

(أ) أكد الوزراء ضرورة تحسين وتعزيز تدفقات المعلومات فيما بين البلدان النامية ، وبصفة خاصة في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بغية ضمان الاتساق والتخيلية الأشمل للأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل كراكاس . وأعرب الوزراء عن توقعهم أن يتم تنفيذ شبكة المعلومات الانمائية دون مزيد من الإبطاء ؛

(ب) وأحال الوزراء علما بالموقف المشترك بشأن مدونة قواعد السلوك للشركات عبر-الوطنية ، التي اعتمدها البلدان النامية في اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وسلّموا بأهمية قيام رئيس المجموعة بمواصلة ابقاء مجموعة السبعة والسبعين ككل في نيويورك على علم بالنتائج التي يتم بلوغها في المفاوضات المقبلة بشأن هذا الموضوع ، كما سلّموا بضرورة ضمان اشتراك جميع البلدان النامية في مرحلة لاحقة ، وتسهيل اعتماد مدونة عالمية لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ؛

(ج) وفي حين أعرب الوزراء عن أسفهم لأنه لم يتخذ أي قرار بشأن الترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بجهاز تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أثناء الدورة الثالثة المستأنفة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فقد شدّدوا على أن المفاوضات التي ستجرى أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة حول هذه المسألة يجب أن تمكّن جهاز التمويل من أن يصبح في حالة من التشغيل الكامل في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢١٨ ؛

(د) ولدى التنويه بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أوصى الوزراء بالدعوة الى عقد الاجتماع العالمي المستوى المنصوص عليه في الفقرة ٤٩ (د) من برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في الربع الأول من عام ١٩٨٢ ، وأن يكون مما يقوم به الاجتماع وضع وتقديم التوصيات الى مجموعة السبعة والسبعين بشأن انشاء مركز للبحوث والتنمية معني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، استنادا الى الاقتراح المقدم من جامايكا في مؤتمر نيروبي ؛

(هـ) وأكد الوزراء على أهمية انهاء المفاوضات المملولة بشأن اتفاقية قانون البحار في وقت مبكر ، وأعرب هؤلاء عن الأمل في أن تشهد السنة التالية ، كما هو متوخى ، انتهاء المفاوضات وتوقيع هذه الاتفاقية . وحث الوزراء جميع أعضاء المجتمع الدولي على التعاون في بلوغ هذا الهدف ؛

(و) واتفق الوزراء على ضرورة أن تعمد جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد السعي الاسراع باتخاذ التدابير اللازمة للاسراع في بدء نفاذ الاتفاقات المنشئة للصندوق المشترك للسلاح الأساسية واتفاقات السلع الأساسية ، كل على حدة . ورحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في المؤتمر الحالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقدود في كراكاس على أن يكون مقر الصندوق المشترك للسلاح الأساسية في أحد البلدان النامية . وأحال الوزراء علما بعرض الفلبين أن تكون مكانا دائما لمقر الصندوق المشترك ؛

(ز) وأحال الوزراء علما بتقرير فريق الخبراء المعني بالأعمال التحضيرية المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ودعوا الى عقد اجتماع لكبار الموظفين في أوائل عام ١٩٨٢ لانتهاء العمل وقرار القواعد المتعلقة ببدء المفاوضات لإنشاء النظام الشامل للأفضليات التجارية ، وفقاً لبرنامج عمل كراكاس ؛

(ح) وأشار الوزراء الى أنه ينبغي أن يتخذ المؤتمر المعني بتنقيح اتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية كل التدابير المناسبة للقضاء على اساءة استعمال الاختكار من جانب صاحب البراءة ، مثل عدم استغلال براءة الاختراع أو عدم كفاية استغلالها داخل البلد الذي يمنح الحماية . وأعرب الوزراء عن اعتقادهم أن المادة ه ألف المقترحة ، بصيغتها المقدمة للمؤتمر في المقترحات الأساسية تعد مادة متوازنة ، وأعربوا عن أسفهم لأن بعض البلدان المتقدمة النمو ليست فيما يبدو و في وضع تفي فيه بالتزاماتها . والى الوزراء من البلدان النامية الأعضاء في اتحاد باريس ابتداءً مجموعة السبعة والسبعين في جنيف على علم بالنتائج المنجزة في الدورة الثانية للمؤتمر المعني بتنقيح اتفاقية باريس ؛

(ط) وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لأن الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في ميدان نقل التكنولوجيا لم ينجز أعماله ، وأوصوا ببذل كل الجهود الممكنة لتيسير اعتقاد هذه المدونة من جانب الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين المقبلة .